

## اتفاق الإمارات».. إطار العمل الدولي الجديد لتنفيذ: COP28 رئيس الالتزامات المناخية العالمية



القمة  
العالمية  
للحكومات  
WORLD  
GOVERNMENTS  
SUMMIT

دبي - وام

أن الرؤية COP28 أكد الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، رئيس مؤتمر الأطراف الاستشرافية لقيادة دولة الإمارات عززت ريادة الدولة في العمل المناخي وأثبتت قدرة مبادراتها على تحويل التحديات إلى فرص للنمو المستدام عالمياً، ودعم المجتمعات والدول الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في القمة العالمية للحكومات في دبي وقال إن «اتفاق الإمارات»، الذي نجحت رئاسة في حشد توافق عالمي عليه هو المعيار الجديد لطموحات العمل المناخي والتنمية المستدامة عالمياً ويتضمن COP28 مجموعة من التدابير غير المسبقة التي تضع الأسس لخطة شاملة ومتكاملة للحفاظ على إمكانية تفادي تجاوز الارتفاع في حرارة كوكب الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية

وشدد على ضرورة بدء العمل لدعم الاتفاق بالإجراءات اللازمة لنجاحه وتنفيذ بنوده، وإثبات إمكانية تحويل هذا الاتفاق غير المسبوق إلى نتائج غير مسبوقة، موضحاً أن معيار النجاح والتقدم هو تحقيق إنجازات ملموسة، وليس الاكتفاء بالوعود.

واستعرض في جلسة نقاشية ضمن فعاليات القمة تحت عنوان «تنفيذ اتفاق الإمارات.. تحويل التوافق إلى عمل ملموس»، مختلف الإنجازات النوعية للاتفاق التاريخي، والعوامل الحاسمة لتنفيذه بنجاح، ومتطلبات الحفاظ على إمكانية تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية.

وكان من المشاركين في الجلسة كريستالينا غورغييفا، المديرية العامة لصندوق النقد الدولي؛ وسيمون ستيل الأمين، التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومختار بابايف، وزير البيئة والموارد الطبيعية في أذربيجان إلى جانب كل من الدكتور معاوية خالد الردايدة، وزير البيئة الأردني وصابر COP29 الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف حسين شودري، وزير البيئة والغابات وتغير المناخ في بنغلاديش.

وأكد ضرورة تكثيف الجهود خلال المرحلة الحالية والحفاظ على الزخم السياسي واستمرارية البناء على نتائج ومخرجات مؤتمرات الأطراف المتعاقبة انطلاقاً من أهمية الشراكات النوعية وتضافر الجهود في تحقيق التقدم المنشود من خلال إنجازات غير مسبوقة، موضحاً أن «اتفاق الإمارات» يضع خريطة طريق للقيام بذلك وتحويل الالتزامات إلى إجراءات ملموسة، وضمان التنفيذ الفعال على مستوى العالم.

وأشاد بإنجازات المؤتمر، ونجاح الدول في تجاوز التوترات الجيوسياسية، مؤكداً ضرورة وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها واحترام تعهداتها لتحقيق التقدم الذي يحتاج إليه كوكب الأرض وجميع سكانه.

وأشار إلى إطلاق دولة الإمارات «ترويكا رئاسات مؤتمر الأطراف» بالمشاركة مع أذربيجان والبرازيل، لتشجيع التي COP30 التي تتولاها أذربيجان، و COP29 ورئاستي كل من COP28 استمرارية العمل وتنسيق الجهود رسمياً بين تتولاها البرازيل، وذلك بهدف الحفاظ على الزخم الذي تحقّق، واستمرار التعاون والعمل المشترك، وتكثيف الجهود في COP28 لتنفيذ التعهدات والالتزامات وأكد معاليه ضرورة الاستفادة من كل الفعاليات المناخية العالمية بدايةً من في بيليم، لتعزيز العمل المطلوب وتحويل التعهدات إلى نتائج COP30 في باكو وحتى COP29 دبي مروراً بـ ملموسة.

وحسب بنود الاتفاق، يتعين على الدول تعزيز مساهماتها المحددة وطنياً، وخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصادات بأكملها، وزيادة الاستثمارات المناخية، لذا دعا معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر إلى متابعة تنفيذ التزامات التمويل المناخي بصفته عاملاً حاسماً في النجاح، نظراً لأهميته البالغة في تفعيل عناصر العمل المناخي كافة، وأوضح COP29 أن تحديد هدف جماعي جديد للتمويل المناخي من النتائج الرئيسة المرتقبة من مؤتمر.

وخلال الجلسة، لفت إلى مهمته كعضو مندوب ورئيس تنفيذي لشركة (أدنوك)، مؤكداً أن خبرته في جميع أنواع الطاقة وأن حرصه على إشراك قطاع الطاقة في المفاوضات عزز فاعلية خطة COP28 دعمت التوصل إلى مخرجات ونتائج عمل رئاسة المؤتمر وأشار إلى أن أدنوك تستهدف تحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2045.

وأكد الدكتور سلطان بن أحمد الجابر حاجة العالم إلى الوصول للحيداء المناخي بحلول عام 2050، مع مراعاة اختلاف سرعة مسارات العمل وفق الظروف المتباعدة للدول والقطاعات، مشدداً على أن الحفاظ على أمن الطاقة باستخدام

الخيارات الأقل كثافة للانبعاثات سيكون من العوامل المهمة والحاسمة خلال الفترة الانتقالية، وأن الدرس الأساسي هو أن التقدم المنشود يتحقق من خلال التكاتف وتوحيد الجهود وليس الاستقطاب وتوجيه COP28 المستفاد من أصابع الاتهام.

خلال شهر ديسمبر 2023 في COP28 جدير بالذكر أن «اتفاق الإمارات» التاريخي، الذي تم التوصل إليه في ختام دبي، شكّل منذ إقراره تقدماً جوهرياً في العمل المناخي متعدد الأطراف، وساهم في ترسيخ مكانة دولة الإمارات وتعزيز ريادتها العالمية في مجال العمل المناخي والتنموي ضمن منظومة العمل الدولي، وأثبت قدرتها على قيادة الجهود الهادفة لبناء مستقبل أفضل للبشرية وكوكب الأرض، وأثبت أيضاً جدوى العمل متعدد الأطراف وإمكانية نجاحه في الوصول للأهداف العالمية حتى في الأوقات التي تشهد توترات جيوسياسية.

وساهم تبني دولة الإمارات ورئاسة المؤتمر لمفهوم COP28 وكانت النظرة الشاملة من الأسباب الرئيسة لنجاح «المجلس» خلال الاجتماعات التفاوضية في احتواء ومشاركة الجميع على قدم المساواة بشكل متكافئ، واستفادت الدولة من علاقاتها الطيبة مع كبار منتجي النفط ومستهلكيه، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند ودول أوبك+ للوصول للنتائج المرجوة.

وكان إطلاق دولة الإمارات صندوق ألتيراً بقيمة 30 مليار دولار، وهو أول صندوق استثماري خاص يركز بشكل كامل على الحلول المناخية، خطوة تحفيزية قوية ساهمت في تأكيد الثقة بجدوى الفرص الاستثمارية التي يتيحها العمل المناخي.

ولأول مرة في تاريخ مؤتمرات الأطراف، تضمن «اتفاق الإمارات»، الذي توافقت عليه كافة الأطراف، نصاً حول الالتزام بتحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي إلى منظومة طاقة خالية من مصادر الوقود التقليدي الذي لا يتم تخفيف انبعاثاته، ووضع أهدافاً محددة زمنياً لزيادة القدرة الإنتاجية العالمية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات، ووقف إزالة الغابات، ومضاعفة كفاءة الطاقة بحلول عام 2030.

وبالإضافة إلى ذلك، تم بموجب «اتفاق الإمارات» تفعيل وبدء تمويل الصندوق العالمي المختص بمعالجة تداعيات تغير المناخ، وتعزيز مبدأ احتواء الجميع من خلال اتفاق الأطراف على إدراج مهمة رائد المناخ للشباب بشكل رسمي في منظومة عمل مؤتمرات الأطراف القادمة.

كما دعا الاتفاق جميع القطاعات إلى الاستفادة من التقنيات والكوادر البشرية والموارد المالية المتاحة من أجل العمل على خفض الانبعاثات، ونص على أن التمويل المناخي عامل نجاح حاسم لتحقيق الأهداف المناخية، ودعا أيضاً قطاع النفط والغاز إلى تعزيز مشاركته في العمل المناخي.

وتعهدت شركات تمثل 40% من إنتاج النفط العالمي بإزالة انبعاثات غاز الميثان بحلول عام 2030، والوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050 أو قبله.

وجاء الاتفاق استجابةً لنتائج أول حصيلة عالمية لتقييم التقدم في تنفيذ أهداف اتفاق باريس ولخطة العمل المتكاملة والتي ركزت على تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، وتطوير COP28 التي وضعتها رئاسة آليات التمويل المناخي، وحماية البشر والطبيعة وتحسين الحياة وسبل العيش، واحتواء الجميع بشكل تام في منظومة عمل المؤتمر، وإشراك قطاع الطاقة في مفاوضات المناخ العالمية.

وتحتاج الدول إلى توفير التمويل الكافي للصندوق العالمي المختص بالمناخ ومعالجة تداعياته، وتطوير أداء مؤسسات التمويل الدولية، وتحفيز القطاع الخاص والاستفادة من جهوده لزيادة الاستثمارات في قطاع النظيفة ثلاث مرات لتصل إلى 4.5 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2030

ويتطلب القيام بذلك تبني الحكومات ذهنية إيجابية جديدة تنظر إلى التحديات المناخية كفرص لخلق قطاعات ووظائف جديدة، ونموذج جديد للنمو الاجتماعي والاقتصادي منخفض الانبعاثات

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024